اجتماع مجلس أمناء IPPF
المنعقد في 29 سبتمبر 2022 (اجتماع عن بُعد)

مسودة محضر الاجتماع

الأمناء - الحاليون:	بحضور:
إيزاك أديول	فارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا
أبهينا أهير	مينا بارلينغ، مديرة شعبة العلاقات الخارجية
روزا أيونغ-تشونانغ	فدوى بخده، مديرة إقليمية، إقليم العالم العربي
يولوكبيك باتيرغاليف	ألفارو بيرميخو، المدير العام
سوراكشيا جيري	توموكو فوكودا، مدير إقليمي لإقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR)
باينس غاواناس	كارولين هيكسون، مديرة إقليمية، الشبكة الأوروبية
كيت جيلمور – الرئيسة	مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج
سامي النتشة أوريليا نغوين	كلير جيفري، مديرة بالإنابة، شعبة الأفراد والمنظمات والثقافة
أندرياس براجر اليزابيث شيفر	يوجينيا لويز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي
	أشيش كومار، كبير المستشارين التقنيين، دعم التطوير المؤسسي والحوكمة
الاعتذار عن الغياب	سونال مهتا، مدير إقليمي، إقليم جنوب آسيا
سانتياغو كوزيو	ماري-إيڤلين بيتروس-باري، مدير إقليمي، إقليم أفريقيا
	إيلين ماكولغان، مستشارة قانونية فخرية
المتغيبون	أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد
روز ماري بيل أنطوان	كارولين ديكينسون، مقررة المحضر
دنيا ناصر	
	حضور الجلسات:
	إيزابيلا لويس، مستشارة/ مديرة مشروعات الجمعية العامة (البند 3)
	ماهوا سين، رئيس إدارة المعلومات الصحية (البند 4)
	بريتي برابهوغيت، القيادة العالمية، التأثير والأدلة (البند 4)
	رايانا راسوول، قيادة: التغيير والتواصل (البند 5)
	إستل واغنر، خبيرة الدعوة الدولية (البند 6)

الترحيب والمقدمة

رحبت الرئيسة، كيت جيلمور، بالجميع في اجتماع مجلس أمناء IPPF. ونيابة عن المجلس، تقدمت الرئيسة بالشكر للمدير العام والموظفين على ما بذلوا من جهود شاقة للتحضير لهذا الاجتماع.

أشارت الرئيسة إلى أن الموضوعات الرئيسية التي يتناولها هذا الاجتماع هي صحة الاتحاد المالية، والتحضير للجمعية العامة، وإطار النتائج لاستراتيجية 2028، وإعلان مكافحة العنصرية، وسياسة جديدة للعمل بالجنس وتمثيل الشباب في نظام حوكمة اتحاد IPPF.

1. البنود الإجرائية

1.1 **الاعتذار عن الغياب**
تلقينا اعتذارًا عن الغياب من سانتياغو كوزيو. وتمت الإحاطة علمًا بأن يولوكبيك باتيرغاليف وإيزاك أديول سوف ينضمان إلى الاجتماع في وقت لاحق.

فيما يلي التفويض الذي أحاط المجلس علمًا بوروده:

تفويض سانتياغو كوزيو إلى سامي النتشة.

وأقر مدير الحوكمة والاعتماد باكتمال نصاب الاجتماع.

2.1 **الموافقة على محضر الاجتماع السابق**

***اعتمد** المجلس محضر اجتماع مجلس الأمناء المنعقد في المغرب يومي 17 و18 يونيو 2022 كسجل واقعي ودقيق.*

وتمت **الإحاطة علمًا** بالتقدم المحرز في نقاط العمل من الاجتماع الأخير.

3.1 **اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني**

***اعتمد** المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني.*

4.1 **التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام**
تلقى المجلس التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام بموجب الورقة رقم BoT/09.22/DOC/1.4 وتمت **الإحاطة علمًا** بهذا الأمر.

2. التحديث المالي
تلقى المجلس هذا التقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بموجب الورقة رقم BoT/09.22/DOC/2. أدخلت هذا البند إليزابيث شيفر رئيسة لجنة C-FAR.

وأحاط المجلس علمًا بأن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) اجتمعت مرة واحدة منذ آخر اجتماع للمجلس. وكانت المجالات الرئيسية التي تم تناولها التحديث المالي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو والتوقعات المحدثة لنهاية العام. كما ناقشت اللجنة ووافقت على استراتيجية الاتحاد الاستثمارية بما يتماشى مع سياسة الاستثمار. وسوف يتم إطلاع المجلس على أي تطورات مهمة، في ضوء الوضع الحالي للسوق. وتمت مراجعة سجل المخاطر المحدث، وتمت إزالة أحد المخاطر المتعلقة بكوفيد-19. تم عرض سجل المخاطر المحدث على المجلس للموافقة عليه. وكان هناك تحديث لخطة التدقيق الداخلي والأولويات المتفق عليها. وقد تم عرض تقرير عن الحوادث على اللجنة، بما في ذلك تحديث عن الحالات المعلقة لسوء الإدارة المالية. كما تلقت اللجنة تحديثًا بشأن تقييم كل ثلاث سنوات لبرنامج المعاشات المحددة المزايا.

وقدم مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا عرضاً مالياً مفصلاً.

- وبالنظر إلى الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو، تحقق فائض موحد بلغ 4.2 مليون دولار أمريكي. وقد تحقق من عجز للسنة حتى تاريخه تحت الصناديق الأساسية غير المقيدة والصناديق المخصصة بمبلغ 3.75 مليون دولار أمريكي و 1.48 مليون دولار أمريكي على التوالي، وفائض للسنة حتى تاريخه تحت المشروعات المقيدة بلغ 9.45 مليون دولار أمريكي.

- وتم رفع توصية إلى المجلس بإغلاق صندوق طوارئ المدير العام، حيث يتم الآن تغطية المنح الطارئة ضمن المسار 3.

- وبلغ إجمالي العجز المتوقع لنهاية العام 28.5 مليون دولار أمريكي في نهاية يونيو 2022، يتكون من مبلغ أساسي غير مقيد قدره مليون دولار أمريكي، وصناديق مخصصة سالب 15 مليون دولار أمريكي وصناديق مقيدة سالب 14.5 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، تم الاحتفاظ بمبلغ 77 مليون دولار أمريكي في حسابات مصرفية للتمويل المخصص والمقيد، لذلك تمت الإشارة إلى أن هذا المستوى من العجز مريح للاتحاد.

- أظهرت توقعات الربع الثاني أن إجمالي العجز المتوقع لنهاية العام انخفض من 28.5 مليون دولار أمريكي إلى 21.07 مليون دولار أمريكي. وكان هناك تأثير كبير لحركة الصرف الأجنبي، حيث تعزز وضع الدولار الأمريكي إلى حد كبير مقابل جميع العملات الأخرى. ومن ناحية الدخل، أدى ذلك إلى خفض المنح الأساسية غير المقيدة بمقدار 6 ملايين دولار أمريكي. ومن خلال جهود إضافية، تم تحديد مصادر أخرى للدخل الأساسي غير المقيد متوقع أن تزيد بنحو 1.5 مليون دولار أمريكي. أما من ناحية الإنفاق، تم استيعاب الخسائر من خلال الوفورات المحتملة وتعديل الميزانيات. وقد نتج عن ذلك تأثير خالص بلغ 0.06 مليون دولار أمريكي فقط.

وأضافت رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) أنه من المهم النظر إلى كل جزئية على حدة، بالإضافة إلى الصورة الكاملة. قام الاتحاد بتجميع الصناديق المخصصة بمرور الوقت بهدف سحبها. وفيما يتعلق بالحماية، تم التوضيح أن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بينما تقوم بمراجعة الحوادث والإجراءات المتخذة، كان نهجها الأساسي وقائيًا ووضع سياسات قوية.

وأثناء المناقشة، طلب أحد أعضاء المجلس مزيدًا من المعلومات حول إغلاق صندوق الطوارئ التابع للمدير العام، ودمجه في المسار 3، وسأل عن كيفية الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل إذا لم يعد هذا الصندوق موجودًا. وتم إبلاغ المجلس بأن صندوق الطوارئ التابع للمدير العام كان صغيرًا جدًا وأن هذا الإجراء كان إداريًا. وأوضح المدير العام أن صندوق الطوارئ كان قائمًا منذ فترة طويلة وكان الهدف من إنشائه الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وعندما تم إنشاء المسار 3، كان المقصود تخصيص 5٪ من الميزانية غير المقيدة، ولكن المبلغ الآن أقل من ذلك. وبعد عامين من الخبرة في العمل مع المسار 3، ساد اعتقاد بأن 1.2 مليون دولار أمريكي سنويًا ستكون كافية، لأنها تمكن الاتحاد من الاستجابة الفورية وجمع المزيد من الأموال حسب الضرورة.

وسأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كانت الاستجابة للطفرة التي حدثت في جدري القردة قد أدرجت في المسار 3. وأشار المدير العام إلى عدم وجود أي طلبات حتى الآن للاستجابة لحالات طوارئ جدري القردة، ولكن الهيئة الاستشارية الطبية الدولية (IMAP) كانت تقدم توجيهاتها. تم تمويل الاستجابة لجائحة كوفيد من المسار 3 في البلدان التي كانت تضيف إلى الأزمات الإنسانية الحالية.

سأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان العجز الحالي ناتجًا عن أسعار الصرف، وإذا كان الأمر كذلك، فهل كانت هناك أي مبادئ توجيهية للتعامل مع هذا الأمر. مع الإحاطة علمًا بأن إجمالي العجز المتوقع في نهاية العام قد انخفض من 28.5 مليون دولار أمريكي إلى 21.07 مليون دولار أمريكي، سُئلت السكرتاريا عن كيفية تحقيق ذلك وعن أي دروس مستخلصة يمكن الاستفادة منها. وردًا على ذلك، تم توضيح أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لم يتعرض لوضع تجاوزت فيه العمليات ما يتاح من موارد. في الواقع، كانت الميزانية على وشك التعادل فيما يتعلق بالتمويل الأساسي غير المقيد. كانت التوقعات تُحدث بانتظام لضمان ألا يتجاوز اتحاد IPPF حدود إمكانياته. ومع ذلك، كان الهدف إنفاق الأموال المقيدة. وتم تلقي هذا التمويل على شكل شرائح كبيرة، ولم يكن من المفيد بالضرورة النظر إلى مقدار المبلغ الذي تم تلقيه وإنفاقه في عام. وكانت السكرتاريا تخطط لإنفاق الأموال التي تم جمعها سابقًا قبل تقديم الاستراتيجية الجديدة.

وسئلت السكرتاريا عما إذا كانت هناك استعدادات محددة جارية لإدخال الاستراتيجية الجديدة. وتم إبلاغ المجلس بأن ميزانية عام 2023 سوف تشهد بداية المواءمة مع الاستراتيجية وسيتم جمع أموال مقيدة جديدة لهذا الغرض. وأضاف المدير العام أن ميزانية السكرتاريا لعام 2023 سوف تظهر مواءمة كاملة مع الاستراتيجية الجديدة.

وعلق أحد أعضاء المجلس على ذلك قائلًا إنه بالنظر إلى التحركات التي شهدتها الأسواق المالية مؤخرًا، فإن توقيت الاستثمارات سيكون مهمًا للغاية. ومع الإحاطة علمًا أن مكتب السكرتاريا كان في لندن والعديد من الموارد بالدولار الأمريكي، سُئلت السكرتاريا عما إذا كان هناك مجال للمناورة إذا أصبح الوضع في الأسواق محفوفًا بالمشاكل. أفاد مدير المالية والتكنولوجيا أن هناك استثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، مع الاحتفاظ بالنقد في سندات استثمارية محددة الأجل. وقام اتحاد IPPF الآن بتحويل معظم أمواله إلى الدولار بسبب قوة الدولار الأمريكي. ونظرًا لأن اتحاد IPPF يتعامل مع 17 عملة مختلفة، فإن موضوع الصرف الأجنبي معقد، ولكن يوجد الآن نظام أقوى لإدارة الخزانة.

ورداً على سؤال حول رقم التخطيط الإرشادي (IPF) الذي تم إعطاؤه إلى الجمعيات الأعضاء، أفاد المدير العام بأن الرقم المعطى في بداية العام لا يزال واقعيًا وكان هذا ضمن توقعات التخطيط الحالية. ومع ذلك، فإن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) سوف تراجع بالتفصيل عملية إعداد الميزانية وخطة التمويل ذات الخمس سنوات.

المجلس **أحاط علمًا** بتقرير لجنة C-FAR والإجراءات المتخذة فيه.

وبناءً على توصية من لجنة C-FAR، قام المجلس بالنظر و**الموافقة** على:

أ) إغلاق صندوق طوارئ المدير العام، برصيد يقارب 219 ألف دولار أمريكي.
ب) تحديث سجل المخاطر الإستراتيجية.

3. الطريق إلى تحديثات الجمعية العامة

تلقى المجلس تحديثًا بشأن التقدم المحرز في التحضير للجمعية العامة في نوفمبر 2022 بموجب الورقة رقم BoT/09.22/DOC/3، 3أ-د، التي قدمها مدير العلاقات الخارجية. انضمت إيزابيلا لويس، مستشارة/مديرة مشروع الجمعية العامة، إلى المجلس من أجل هذا البند من جدول الأعمال.

وعُرضت على المجلس مسودة جدول أعمال الجمعية العامة واللوجستيات الرئيسية، ولا سيما تسليط الضوء على خطط تعزيز مشاركة الشباب، استراتيجية 2028، متطلبات الحوكمة، بيان مكافحة العنصرية، الجوائز واحتفالات بذكرى اتحاد IPPF الـ 70. وقدمت هذه الورقة أيضًا خطة مشاركة الجمعيات الأعضاء، وأوضحت بالتفصيل الدور المقترح للأمناء في تحضير الجمعيات الأعضاء للجمعية العامة. وتمت الإحاطة علمًا بأن المجلس تمت مطالبته بالموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة وتعيين متحدثين لكل منصة من منصات التحدث المخصصة لأعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بتعيين المتحدثين في المجلس، اقترح الرئيس أن يكتب الأمناء إلى الرئيس أو المدير العام بخصوص التطوع والتعبير عن اهتمامهم بأدوار معينة. ثم تنتهي مجموعة عمل الجمعية العامة من تحديد المهام الموكلة عند اجتماعها التالي في غضون أسابيع قليلة. وكان المأمول أن يشارك جميع الأمناء.

سأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كانت هناك أي ترتيبات يتم إجراؤها في الجمعية العامة للأماكن المخصصة للأفراد للقاء بشكل غير رسمي، وخاصة الشباب، الذين ربما لم يكونوا قد التقوا ببعضهم البعض من قبل، ومن أجل الإستراتيجيات للمساعدة في التغلب على الإجهاد. وأفاد مدير مشروع الجمعية العامة بأنه ستكون هناك العديد من الأماكن غير الرسمية للقاء الأفراد، بما في ذلك مكان مخصص للشباب فقط. وسوف يكون هناك أيضًا أماكن مخصصة للتأمل والصلاة. وسوف يكون في الردهة نقاط أخرى مثيرة للاهتمام، على سبيل المثال بيان مكافحة العنصرية. وسوف يحتوي جناح آخر على مراكز تميز مختلفة يوميًا. وسوف يكون هناك الكثير من الفرص لعقد لقاءات اجتماعية بين الأفراد، مع حفل كوكتيل في اليوم الأول من الجمعية العامة وعشاء للاحتفال بذكرى اتحاد IPPF الـ 70.

وردًا على استفسار بخصوص تأشيرات دخول كولومبيا، تم إبلاغ المجلس بأن هذا الأمر يمثل تحديًا لبعض البلدان، لا سيما في إفريقيا والعالم العربي. وكانت السكرتاريا تعمل بشكل وثيق مع مكتب التأشيرات الكولومبي ووزارة الخارجية الكولومبية. والمشجع في الأمر أنه لم يتم رفض التأشيرات حتى الآن، لكن منصة طلبات التأشيرة لم تكن سهلة الاستخدام.

وتمت الإحاطة علمًا أنه بالنسبة لغير القادرين على حضور الاجتماع شخصيًا، ستكون هناك مشاركة عبر منصة Zoom وكان الفريق الفني يعمل على ذلك حتى يشعر الأفراد المشاركين عن بُعد بأنهم جزء من الجمعية العامة.

وتمت الإحاطة علمًا بأن التصويت الإرشادي على استراتيجية اتحاد IPPF بدأ في 20 يوليو وانتهى في 30 أغسطس، مع دعوة كافة الجمعيات الأعضاء إلى طرح تصويت بشأن تأييدها أو عدم تأييدها للاستراتيجية بنصها الحالي. وبحلول التاريخ المحدد للإغلاق، أرسلت 77 جمعية عضو من إجمالي 108 جمعية عضو مؤهلة تصويتهم. وجمعية عضو واحدة لم تؤيد الاستراتيجية. وبعد الموعد النهائي وردت ثمانية أصوات تم إدراجها، وبذلك يصل إجمالي عدد الجمعيات الأعضاء التي صوتت 85 جمعية عضو. وبلغ عدد الجمعيات الأعضاء المؤهلة التي لم تدلي بأصواتها ثلاثة وعشرين جمعية عضو. أدلت بأصواتها جمعيات أعضاء صغيرة وكبيرة من جميع أقاليم الاتحاد. وإجمالًا أيد الإستراتيجية 78٪ من إجمالي الجمعيات الأعضاء المؤهلة كلها وبلغت نسبة الجمعيات الأعضاء التي صوتت وأيدت الإستراتيجية 99٪.

وتمت الإحاطة علمًا بأنه سيتم تشكيل لجنة قرارات في بداية الجمعية العامة، تتألف من ثلاثة مندوبين من الجمعيات الأعضاء، ومستشار قانوني فخري، ويدعمها أحد موظفي السكرتاريا. وسوف تركز لجنة القرارات على القرارات ذات الطابع العام مثل التصويت بالشكر.

وتمت الإحاطة علمًا بأن التصويت الرسمي في الجمعية العامة سيتم إجراؤه باستخدام برنامج SurveyMonkey.

وأحاط المجلس علمًا بعملية تنفيذ ميثاق اتحاد IPPF وعلامة اتحاد IPPF الجديدة، بعد الموافقة على الإستراتيجية الجديدة في الجمعية العامة. وهذا المجال سيكون من أهم مجالات التركيز للجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) في عام 2023.

المجلس **أحاط علمًا** بالتحديثات وجدول أعمال الجمعية العامة التفصيلي و**وافق** على تكليف متحدثين من الأمناء لكل منصة من منصات التحدث المخصصة لأعضاء المجلس. وطُلب من أعضاء المجلس أن يرسلوا إلى الرئيس أو المدير العام كتابًا يشيرون فيه إلى الجلسات التي يريدون المشاركة فيها.

المجلس **أحاط علمًا** بالنتائج النهائية للتصويت الإرشادي على الإستراتيجية، وإجراءات التصويت على القرارات الصادرة في الجمعية العامة، ومواءمة خطط الأعمال، وآراء الجمعيات الأعضاء وملحوظاتها حتى تاريخه.

المجلس **أحاط علمًا** بلجان المشروع والجدول الزمني للميثاق وتصميم العلامة الجديدة.

تقدم الرئيس بالشكر إلى السكرتاريا، وخاصة الزملاء في كولومبيا، إيزابيلا لويس والمدير الإقليمي لإقليم الأمريكتين والكاريبي على جميع استعداداتهم لإنجاح الجمعية العامة. وأثنى الرئيس أيضًا على السكرتاريا وممثلي الشباب لأنهم قدموا وثائق رائعة دعمًا لتركيز الاتحاد على الشباب والجمعيات الأعضاء التي يقودها الشباب.

*[ملاحظة بعد الاجتماع: **وافق** المجلس على مسار العمل التالي فيما يتعلق بالتصويت في الجمعية العامة، بناءً على توصية من مجموعة إشراف مجلس الجمعية العامة وبالتشاور مع المستشار القانوني الفخري:*

- *إذا لم تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن أي قرار، يتم تسجيل أصوات المندوبين برفع الأيدي.*
- *يجب أن تتلقى كل جمعية عضو كاملة العضوية بطاقة تصويت واحدة لهذا الغرض في بداية الاجتماع.*
- *يلزم إبلاغ كافة الجمعيات الأعضاء الكاملة العضوية التي تحضر عن بُعد (عبر الإنترنت) أو التي يمثلها مديرها التنفيذي فقط، بأن تمنح تفويضها لجمعية عضو أخرى كاملة العضوية يحق لوفدها التصويت أثناء حضور الاجتماع.*
- *ويُسمح لأي جمعية عضو حاضرة في الاجتماع تلقي وتقديم بطاقة تفويض واحدة فقط.*
- *سوف تكون بطاقات التصويت بالتفويض بلون مختلف لتمييزها بوضوح عن بطاقات التصويت الأخرى.]*

4. إطار نتائج استراتيجية 2028

تلقى المجلس تحديثًا لإطار نتائج استراتيجية 2028، ومسودة الإطار بناءً على الآراء والملاحظات الواردة حتى الآن، كما هو مفصل في الورقة رقم BoT/09.22/DOC/4. قدمت هذا البند ماهوا سين، رئيسة إدارة المعلومات الصحية.

تم إبلاغ المجلس بأن مسودة إطار النتائج تشتمل على 12 مؤشرًا كميًا ونوعيًا مقابل أربع ركائز استراتيجية و 12 مسارًا بالغ الأهمية. وقد تم وضعها من خلال عملية استشارية وتشاركية واسعة النطاق ومستمرة. واستمعت السكرتاريا ونظرت في الملاحظات الواردة من الجمعيات الأعضاء والموظفين والمتطوعين والجهات المانحة والشركاء الآخرين، وأدخلت تحسينات على المسودة وفقًا لذلك. وعُقدت اجتماعات موائد مستديرة، وأجريت استطلاعات رأي، واجتماعات فردية واجتماعات جماعية لضمان أن يكون الإطار عمليًا وبسيطًا. وكانت الآراء والتعليقات الواردة من أصحاب المصلحة إيجابية للغاية، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات النوعية. وتشعر الجمعيات الأعضاء بسعادة كبيرة لإدراج العديد من المؤشرات المألوفة لديهم والتي كانوا يستخدمونها منذ سنوات.

وخلال المناقشة، أشاد أعضاء المجلس ببساطة هذا الإطار.

وأدلى أعضاء المجلس بالتعليقات التالية على مسودة إطار النتائج

- الركيزة 1، "توسيع نطاق الوصول": تتضمن مؤشرًا لقياس التقدم المحرز في التعامل مع المجتمعات المستبعدة.
- لماذا لا توجد مؤشرات على المبادرات الشبابية والشبكات الشبابية والفعاليات الشبابية، إلخ. هذا يوضح أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يركز حقًا على الشباب.
- الركيزة 2، "تبديل المعايير": لماذا يقتصر المؤشر 6 على الاتحاد؟
- الركيزة 4: هل ينبغي أن يكون هناك المزيد من المؤشرات، لاسيما في ضوء خطط تصميم العلامة الجديدة؟
- الركيزة 4: حشد الموارد المالية يقع تحت إشراف السكرتاريا، لكننا نريد أيضًا أن تقوم التقييمات الجمعيات الأعضاء بتعبئة الموارد.

ورد رئيس إدارة المعلومات الصحية بأن عدد المؤشرات ظل منخفضًا بسبب وجود مؤشرات مركبة. على سبيل المثال، يتناول المؤشر الأول جودة الرعاية، ويشمل حزمة الخدمات الأساسية المتكاملة-plus وجودة خدمات الرعاية.

وفيما يخص التعليق على قياس المشاركة مع المجتمعات المستبعدة، تم إبلاغ المجلس بأن المنهجية موجودة، وهي دليل تقييم نقاط الضعف. وتم تحديث هذا الأمر وسوف يشكل جزءًا من التوجيهات الخاصة بإطار النتائج.

وردًا على سؤال حول المؤشرات الخاصة بأنشطة الشباب، تم إخطار المجلس بأن الإطار الاستراتيجي الحالي يوجد به مؤشر لعدد جلسات الشباب ولكن كانت هناك مشكلة في حصر عددها. وانتقل الإطار الجديد من هذا الجانب إلى دراسة تركز على الشباب وتتناول كيفية تغيير حياة الشباب من خلال تدخلات الشباب.

وتم إبلاغ المجلس بأن النقطة المتعلقة بتبديل المعايير كانت بمثابة تحدٍ. وسوف تتجاوز نطاق هذه المؤشرات وستكون هناك معلومات من مصادر أخرى.

وفيما يتعلق بالنقطة الخاصة بتصميم العلامة الجديدة والركيزة الرابعة، وُضعت في الاعتبار وجهة نظر مفادها أن ميثاق الاتحاد وتصميم العلامة الجديدة قد تم التخطيط لهما وسوف يتم تنفيذهما، وسيُطلب من كل الجمعيات الأعضاء الاشتراك في هذا الأمر، لذلك لم يكن من الضروري وضع مؤشر منفصل.

وتم إبلاغ المجلس بأن من التحديات الكبرى الانتهاء من تحديد 12 مسارًا أساسيًا وتفصيليًا فقط، وتتعلق المؤشرات العشرة الأولى بعمل الجمعيات الأعضاء. وهذا ينبغي أن يطرح نظرة عامة جيدة عن أداء الجمعيات الأعضاء وكذلك مقترحات السكرتاريا ومساهماتها. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى الجمعيات الأعضاء نظام للاعتماد، وتواصل السكرتاريا جمع بيانات عن سنوات الحماية الزوجية وغيرها من المعلومات.

وقام المجلس بمراجعة مسودة إطار النتائج (2023-2028) بناءً على التعليقات والآراء التي وردت حتى الآن، مع **الإحاطة علمًا** بأنه سيتم إجراء المزيد من التنقيحات، بما في ذلك النظر في التعليقات الإضافية التي أدلى بها المجلس.

[ملاحظة بعد الاجتماع: تم تحديث إطار النتائج بعد الاجتماع، بعد أن وُضعت في الاعتبار تعليقات المجلس واقتراحاته. تم توزيع المسودة المحدثة على جميع الأمناء إلكترونيًا ***ووافق*** *المجلس على النسخة النهائية من إطار النتائج، وستتم طباعتها وتوزيعها على الجمعية العامة، جنبًا إلى جنب مع إستراتيجية 2028.]*

5. إعلان مكافحة العنصرية

تلقى المجلس بيانًا عامًا بشأن برنامج العمل لمكافحة العنصرية للمراجعة والموافقة، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/09.22/DOC/5.

وقدم أمين الصندوق هذا البند، مذكرًا المجلس بأنه بعد صدور برنامج عمل مكافحة العنصرية الذي تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2021، كان من بين التوصيات الرئيسية أن يصدر الاتحاد بيانًا عامًا في الجمعية العامة في نوفمبر. وكان البيان قد خضع لمشاورات مع مجموعة العمل الموسعة للسكرتاريا، ولجنة المجلس الفرعية وكذلك مجموعة عمل الجمعيات الأعضاء. وتم عرض مسودة البيان من خلال منتدى الجمعيات الأعضاء على كل الجمعيات الأعضاء، وأدلت بعض الجمعيات الأعضاء بتعليقات محدودة لكنها مفيدة.

وردًا على سؤال حول كيفية تقديم هذا البيان إلى الجمعية العامة، اقترح المدير العام أنه ينبغي أن يأتي من المدير العام والمجلس، وسوف تتم دعوة الجمعية العامة إلى إصدار قرارها الخاص دعمًا للبيان.

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن هذا البيان تضمن التزامًا مهمًا بالنسبة للجمعيات الأعضاء من حيث إعادة صياغة السياسات ووجوب إبلاغهم بهذا الأمر بوضوح. وتمت الإحاطة علمًا أيضًا بأن البيان لا يتضمن كلمة "ثقافة". وكان هناك أيضًا قلق بشأن قلة عدد التعليقات الواردة من الجمعيات الأعضاء. طُرح استفسار عما إذا كان البيان يركز على السكرتاريا أم على الاتحاد.

أفادت رايانا راسوول، قيادة: التغيير والاتصالات، إلى عقد المزيد من الاجتماعات مع الجمعيات الأعضاء في أكتوبر، حيث سيتم إعادة التذكير بأنه إعلان نوايا. جرت العادة أنه كلما تم إنجاز العمل مع الجمعيات الأعضاء بشأن هذه المسألة، زاد الاهتمام.

أعرب الرئيس عن قلقه أن البيان يشير إلى أن الحركة المناهضة للعنصرية قد نمت ردًا على قتل جورج فلويد بطريقة مأساوية. ويرى الرئيس أن هذه الرواية من منظور شمالي جدًا وأوصى بتعديل الفقرة التمهيدية بطريقة تطرح منظورًا أكثر عالمية.

وأفاد أمين الصندوق بأن العمل المناهض للعنصرية كان مبادرة من السكرتاريا وكان إقرارًا بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لم يقف على قدم المساواة في دعم الذين تضرروا من الاستعمار والعنصرية. وكان قتل جورج فلويد بطريقة مأساوية سببًا دفع شمال العالم إلى النظر إلى نفسه عن قرب وحافزًا لدفع هذه القضية قدمًا. وردا على سؤال عن سبب استجابة الجمعيات الأعضاء للبيان بالتزام الصمت، أشار أمين الصندوق إلى أن هناك قضايا تتعلق بالتنوع وينبغي التعرف عليها ومن المهم النظر في السياق المحلي الذي تعمل فيه الجمعيات الأعضاء. وكان من المهم ملاحظة أن البيان لم يقتصر على العنصرية ضد السود، ولكن مناهضة العنصرية بكل أنواعها.

وافق المجلس على البيان العام لمكافحة العنصرية، مع الإشارة إلى إجراء المزيد من المشاورات قبل انعقاد الجمعية العامة للإسراع بمزيد من الحوار حول الاستجابة للإرث الاستعماري واختلال موازين القوى. وسوف تضع مجموعة العمل أيضًا في الاعتبار التعليقات التي أدلى بها المجلس. وسوف تعود النسخة النهائية إلى المجلس قبل أن يقدمها المدير العام ورئيس المجلس إلى الجمعية العامة.

وشكر المجلسُ أمينَ الصندوق ورايانا راسوول، قيادة: التغيير والتواصل، على ما قدما من جهود من أجل بيان مكافحة العنصرية.

6. سياسة العمل بالجنس

تلقى المجلس مسودة جديدة لسياسة اتحاد IPPF الخاصة بالعمل بالجنس، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/09.22/DOC/6. قدم مسودة السياسة هذه مدير العلاقات الخارجية.

وتمت الإحاطة علمًا بأنه بناءً على دعوة مبدئية من العاملين بالجنس إلى اتحاد IPPF في مناقشة شاملة جرت في عام 2020 وتوصية لاحقة صدرت عن مائدة مستديرة حول العمل بالجنس في نوفمبر 2021، وضع اتحاد IPPF سياسة تنظيمية بشأن العمل بالجنس. وهي سياسة شاملة تركز على حقوق الإنسان. وقد أيدت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) هذه السياسة ليوافق عليها المجلس. وسوف يحتاج المجلس أيضًا إلى النظر في الآثار المترتبة على المساعدات الخارجية الأمريكية ومصادر التمويل الأخرى والنظر في استراتيجية الاتصالات الخاصة به في حالة الموافقة على هذه السياسة.

وعرضت إستل واغنر، مستشارة الدعوة الدولية، على المجلس عملية تطوير هذه السياسة، والمواقف المطروحة في السياسة، وفرص نشرها وتعميمها واعتبارات التمويل.

وتمت الإحاطة علمًا بأن عملية تطوير هذه السياسة تضمنت مجموعة أساسية معنية بالعمل بالجنس من السكرتاريا والمكتب الإقليمي وممثلي الجمعيات الأعضاء، بدعم من مجموعة مرجعية للعاملين بالجنس، بقيادة عضوين من لجنة C-SIP. كما ساهم أصحاب المصلحة الخارجيون وكذلك خبراء اتحاد IPPF في هذه السياسة. وبعد مشاورات واسعة النطاق، تم عرض الصياغة النهائية لهذه السياسة على لجنة C-SIP في أغسطس 2022 للنظر فيها.

ومن بين المفاهيم التوجيهية لهذه السياسة حقوق الإنسان، وأوجه التقاطع، والعدالة الإنجابية، وإمكانية وصول الجميع إلى الخدمات الصحية. وتشمل السياسة المبادئ القائمة على الحقوق المتمثلة في الاستقلال الجسدي والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والموافقة، والحق في العمل، والتحرر من التمييز والعنف، والحق في الصحة والحق في الحياة الأسرية. مواقف السياسة هي:

- إلغاء تجريم العمل بالجنس
- الاعتراف بالعمل بالجنس كعمل
- إنهاء الوصم بالعار والعنف والتمييز
- تقديم الخدمات والبرامج التي تركز على العاملين بالجنس
- قيادة العاملين بالجنس وتمكينهم
- الحركة النسوية
- تفكيك دعائم عدم المساواة بين الجنسين
- التمييز بين العمل بالجنس والعمل القسري والاتجار

بالنظر إلى نشر السياسة وتعميمها، فإنها تتيح فرصة لاتحاد IPPF "للإخلاص لرسالته" وتحقيق المواءمة بين القيم والإجراءات. كما أنها تمهد الطريق لميثاق اتحاد IPPF. وكانت الآمال كبيرة والتوقعات قوية لدى المنظمات غير الحكومية الأخرى والمنظمات التي يقودها العاملون بالجنس أن يتخذ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) موقفًا عامًا قويًا في حالة تبني هذه السياسة. وفي حالة اتخاذه، سيكون من الضروري عقد اجتماعات إقليمية مع الجمعيات الأعضاء لتوضيح التزاماتهم بموجب هذه السياسة ولإعدادهم للإجابة على أي أسئلة قد تطرح عليهم بشأن السياسة. وينبغي أن يكون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مستعدًا، سواء تم الترويج لسياسة العمل بالجنس على نطاق واسع أم لا، حيث من المرجح أن تنتبه القوى المتطرفة في الولايات المتحدة لذلك. وفي إطار أعمال اتحاد IPPF التحضيرية، سيعمل الاتحاد من خلال السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك الرد العدواني والسلبي من المعارضة المعادية.

وفيما يتعلق باعتبارات التمويل، فإن بعض اتفاقيات الجهات المانحة مع المنظمات غير الحكومية غير الكائنة في الولايات المتحدة والتي تتلقى تمويلات لفيروس نقص المناعة البشري (HIV) تتضمن بندًا يؤكد معارضتها "لممارسات الدعارة

والاتجار بالجنس" وأن الجهات المتلقية للمنح لا تقوم "بترويج أو دعم أو الدفاع عن تقنين الدعارة أو ممارستها". ولدى اتحاد IPPF العديد من الخيارات، ولكن كانت التوصية أن يقبل اتحاد IPPF التمويل الأمريكي أو الاتفاقيات التي تتضمن بند مكافحة الدعارة ولكنها توضح عدم سريانه على الأنشطة التي لا تتعلق بفيروس نقص المناعة البشري (HIV).

رحب أعضاء المجلس بمسودة سياسة العمل بالجنس. أشار الرئيس إلى بعض الأمور المتعلقة بالصياغة التحريرية وطلب بعض التحسينات النهائية والتدقيق التحريري قبل تعميم السياسة على نطاق أوسع. وفيما يتعلق بالتواصل بشأن هذه السياسة، أكد الرئيس أن المجلس كان حريصًا على أن يفهم العالم ما يمثله اتحاد IPPF، لكن هذا القرار يتعلق بالأمور التشغيلية. وأيد المجلس توصية السكرتاريا فيما يتعلق بأوضاع التمويل الأمريكي.

تقدم رئيس لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) بالشكر للمدير العام لدوره القيادي في تمكين اتحاد IPPF من وضع سياسة جريئة للعمل بالجنس. وناقش جميع أعضاء لجنة C-SIP وأقروا بالتأثير الذي ستحققه هذه السياسة على التمويلات الأمريكية لاتحاد IPPF.

وبالتزكية، **وافق** المجلس على سياسة العمل بالجنس مع مراعاة بعض التحسينات والتنقيحات التحريرية. ناقش المجلس إستراتيجية النشر والتعميم رقم 1 ووافق على التوجيه المقدم فيما يتعلق بتأثير السياسة على التمويل الأمريكي، أي قبول IPPF التمويل الأمريكي أو الاتفاقيات التي تتضمن بند مكافحة الدعارة ولكن توضح عدم سريانه على الأنشطة غير المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV).

7. تمثيل الشباب في معايير العضوية

تلقى المجلس ورقة حول تمثيل الشباب في معايير العضوية، كما هو مفصل في الورقة رقم BoT/09.22/DOC/4.

قدم هذا البند مدير الحوكمة والاعتماد. تم إبلاغ المجلس بأنه بعد موافقة المجلس في يونيو 2022 على التعديلات على معايير العضوية ومسؤولياتها في اتحاد IPPF، وموافقة المجلس على مراجعة المعيار 1.2 بشأن تمثيل الشباب، يجري الآن عرض بند إضافي مقترح على المجلس لإجراء الاعتماد بخصوص تنفيذ معيار العضوية 1.2، فيما يتعلق بمتطلبات "تمثيل الشباب بنسبة لا تقل عن 20٪." تمت الإحاطة علمًا بأن المعيار 1.2 سيبقى دون تغيير.

وأثناء المناقشة، رحب أعضاء المجلس بالبند الإضافي المقترح لإجراء الاعتماد. وأضاف الرئيس أنه في حالات عدم امتثال أي جمعية عضو بتمثيل الشباب بنسبة 20٪ في المجلس، ينبغي إلزام الجمعية العضو بشرح التركيبة السكانية التي يخدمونها، على سبيل المثال، قد يتعلق الأمر بشيخوخة سكانية في شمال العالم.

وافق المجلس على البند الإضافي المقترح لإجراءات الاعتماد للتعامل مع تنفيذ معيار العضوية 1.2، فيما يتعلق بمتطلبات "تمثيل الشباب بنسبة لا تقل عن 20٪"، على النحو التالي:

البند ب-10.2

1. في حين أن الجمعيات الأعضاء يمكنها أن تقدم تفسيرات حول سبب اعتبارهم أن معيارًا معينًا لا ينطبق على حالتهم، من اللازم في حالة عدم امتثال إحدى الجمعيات لشرط تمثيل الشباب بنسبة 20٪ في المجلس، أن تقدم الجمعية العضو سببًا منطقيًا مفصلًا لعدم الامتثال يجب أن يتضمن شرحًا للتركيبة الديمغرافية للدولة المعنية وللمجتمع الذي تخدمه الجمعية العضو، ويوضح الآلية المعمول بها لضمان مشاركة الشباب الهادفة.
2. يتعين أن تنظر لجنة العضوية في كل سبب منطقي مقدم وتقدم التوصية المناسبة إلى مجلس الأمناء لكل حالة على حدة.
3. سوف يقوم مجلس الأمناء، بناءً على توصية من لجنة العضوية، باتخاذ القرار المناسب.

8. بطاقة تقارير المجلس

تلقى المجلس بطاقة تقرير المجلس المحدثة (أغسطس 2022)، كما هو مفصل في الورقة رقم BoT/09.22/DOC/8.

أوضح الرئيس أن الأمناء بحاجة إلى أن يكونوا واضحين بشأن التقدم الذي تم إحرازه والجوانب التي لم يكن أداء المجلس فيها جيدًا جدًا. وسيقدم المجلس تقريراً إلى الجمعية العامة عن التقدم الذي أحرزه وإنجازاته خلال فترة السنوات الثلاث الأولى. ومع ذلك، نظرًا لأن المجلس قد اجتمع مرة واحدة فقط كمجموعة، فقد قطع شوطًا طويلاً في السنوات الثلاث الماضية وحقق إنجازات مذهلة.

سلط أحد أعضاء المجلس الضوء على مسألة تواصل المجلس مع المديرين التنفيذيين وتساءل عن كيفية استمرار ذلك في المستقبل، بمجرد الموافقة على الإستراتيجية الجديدة. وتقدم الرئيس بالشكر للجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) لقيادة مثل هذه الممارسة الهائلة للتواصل مع الجمعيات الأعضاء بشأن التشاور حول الاستراتيجية ووافق على أنه ستكون هناك حاجة إلى واجهة بينية جديدة مع الجمعيات الأعضاء بعد الجمعية العامة.

أشار أحد أعضاء المجلس أن الرئيس والمدير العام قد يرغبان في تقديم ملاحظات فردية إلى الأمناء بشأن المجالات التي قد تكون مساهماتهم فيها أكثر فائدة. أقر الرئيس بأن الأمناء الذين هم أعضاء في اللجان يشاركون بشكل أكبر في القضايا الرئيسية من الأمناء الذين ليسوا أعضاء في اللجان، وأنه ينبغي إعادة النظر في عضوية اللجان بعد الجمعية العامة.

وتقدم رئيس لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) بطلب من لجنة C-SIP. وتقدمت اللجنة بالشكر للمجلس على دعمه للاستراتيجية، وسألوا عما إذا كان بإمكانهم حضور الجمعية العامة، سواء شخصيًا أو عن بُعد، للمشاركة في المناقشات الجارية حول الاستراتيجية. وبناءً على توصية من رئيس المجلس، **وافق** المجلس على دعوة أعضاء لجنة C-SIP للانضمام إلى الجمعية العامة عن بُعد في الجلسات الخاصة بالاستراتيجية. وفي حين أن هذا الأمر لم يكن سابقة للجان الأخرى، أفاد الرئيس بأن رؤساء اللجان الآخرين إذا كانوا يرغبون في إشراك أعضائهم عن بُعد كمراقبين في جلسات محددة في الجمعية العامة تتعلق بمجال عمل اللجنة، فسيتم النظر في هذه الطلبات.

وأكد رئيس لجنة C-SIP أن اللجنة أجرت مراجعة دقيقة لأعضائها وتساءل عن طبيعة الخطوات التالية. وأفاد مدير الحوكمة والاعتماد بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) سوف تتشاور مع رؤساء كل لجنة.

المجلس **أحاط علمًا** بالتقدم المحرز في بطاقة تقارير المجلس (أغسطس 2022).

9. تعيين أمين جديد

تلقى المجلس ورقة بشأن تعيين أمين جديد، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/09.22/DOC/9. قدم هذا البند مدير الحوكمة والاعتماد.

وتمت الإحاطة بأن خروج جاكوب موتامبو بعد عدم تجديده الطوعي لفترة عضويته في المجلس أدى إلى وجود وظيفة شاغرة يتعين شغلها حتى يصل المجلس إلى العضوية الكاملة. لذلك، أجرت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) الممارسة اللازمة لشغل هذه الوظيفة الشاغرة، جنبًا إلى جنب مع استقدام أعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، وفقًا لفجوة المهارات المالية التي حددها المجلس.

ومن خلال عملية الاستقدام، لم تتمكن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) من تحديد مرشح مناسب يتمتع بالخبرة المالية المطلوبة من بين الذين تقدموا. ومع ذلك، تم تحديد هياذي آيفا كمرشحة قوية للانضمام إلى المجلس. وهي ناشطة توغولية في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، وهي الرئيسة الحالية على المستوى الوطني لحركة العمل الشبابي (YAM) التابعة لجمعية توغو لرفاه الأسرة (ATBEF) وعضوة بلجنة الإدارة. ولم تبلغ من العمر 25 عامًا بعد. وبالتشاور مع الرئيس وأمين الصندوق، كانت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) تقدم هياذي آيفا للتعيين من قبل المجلس ومصادقة الجمعية العامة.

قام المجلس **بتعيين** هياذي آيفا أمينةً لفترة ولايتها الأولى. وسوف يُرفع هذا التعيين إلى الجمعية العامة للمصادقة عليه.

وتم إبلاغ المجلس بوجود تحدٍ يواجه استقدام أمناء ذوي خبرة مالية. وقد نوقش هذا الأمر مع رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) والمدير العام وطُلب من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) استهداف عملية الاستقدام إلى المجلس و/أو أن تضمن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) وجود خبرات مالية كافية وتخطيط عملية التعاقب. وتمت الإحاطة علمًا بوجوب تعيين أمين في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لدعم رئيس لجنة C-FAR في حالة عدم وجود منصب أمين الصندوق. وأضاف رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) أنه تقرر الإبقاء على أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) الذين جاءوا قبل هيكل الحوكمة الحالي، وسوف ينتقلون من اللجنة معًا في مرحلة لاحقة.

وأفاد الرئيس أنه بعد الجمعية العامة، سيقوم المجلس بمراجعة عضوية اللجان بشكل عام وضمان التمثيل الكافي في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على وجه الخصوص. وتمت **الإحاطة علمًا** بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) ستبدأ حملة استقدام موجهة للمرشحين الخبراء الذين لديهم خلفية مالية/مخاطر قوية، للعمل في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) في أقرب وقت ممكن.

10. الأعمال الأخرى

Planned Parenthood Association of Liberia (جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة)

تلقى المجلس توصية من لجنة العضوية بخصوص جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة (PPAL) بموجب الورقة رقم BoT/09.22/DOC/10.

قام مدير الحوكمة والاعتماد، في غياب رئيس لجنة العضوية (MC)، بتذكير المجلس بأن جمعية PPAL قد تم إيقاف عضويتها في اتحاد IPPF في أغسطس 2021، بعد اختلاس مبلغ كبير من الأموال والفشل في تنفيذ خارطة طريق كاملة للانتصاف. ولأن جمعية PPAL لم تتخذ إجراءات حاسمة لرد الأموال التي أساءت إدارتها ولتجنب المزيد من مخاطر الإضرار بسمعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، أوصت لجنة العضوية في اجتماعها المنعقد في مايو 2022 بأن يبدأ المجلس عملية طرد جمعية PPAL من اتحاد IPPF. قرر المجلس، في اجتماعه المنعقد في يونيو 2022، بدء عملية الطرد. وكتب المدير العام إلى جمعية PPAL يدعوهم للرد وإبداء الأسباب التي تستدعي عدم طردهم. وردت جمعية PPAL مطالبة اتحاد IPPF بإنهاء عملية الطرد، وتبع ذلك كتاب من وزارة الصحة عرضوا فيه تقديم الدعم، ورأى مكتب أفريقيا الإقليمي وفريق إدارة المخاطر في لندن أن خطة الاستعادة غير واقعية. واجتمعت لجنة العضوية عن بُعد في 14 سبتمبر ووافقت على رفع توصية للمجلس بإكمال عملية طرد جمعية PPAL، واتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد منظمة بديلة لخدمة احتياجات البلاد هناك.

أثناء المناقشة، سأل عضو بالمجلس عما إذا كان اتحاد IPPF باستطاعته استرداد الأموال المختلسة. وأفاد المدير العام بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كان يتطلع إلى القيام بذلك من خلال المحاكم، لكن هذه العملية ستستغرق ثلاث سنوات على الأقل وقد يُسترد مبلغ صغير فقط مقارنة بحجم الديون المتراكمة على جمعية PPAL.

وأضاف الرئيس أن تقرير التدقيق الخاص بجمعية PPAL كان رديئًا ولم يكن هناك تحذير مبكر من وضع هذه الجمعية العضو. وقد أثار هذا الأمر تساؤلًا حول إعداد قائمة بمقدمي الخدمات المالية الرئيسية الذين يحظون بالقبول في هذه الدولة، مع مراعاة ظروفها المحلية. وأفاد المدير العام بأنه طُلب من كل جمعية عضو إجراء عمليات تدقيق منتظمة من قائمة تضم أفضل 20 مؤسسة مختصة بالتدقيق. في هذه الحالة، حدث الاحتيال في الغالب خلال وقت أزمة الإيبولا عندما كانت إمكانية الوصول إلى البلاد محدودة للغاية وكان من الصعب الوصول إلى المدققين. ولسوء الحظ، فإن المدققين الذين تم استقدامهم بعد كشف الاحتيال قدموا تقريرًا سيئًا جدًا. ولدى السكرتاريا الآن فريق من المدققين الداخليين المكلفين بإجراء التحقيقات، وأصبح الأمر أشد انضباطًا مما كان في الماضي.

وبناءًا على توصية من لجنة العضوية، **وافق** المجلس على استكمال عملية طرد جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة (Planned Parenthood Association of Liberia) من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). وقد أعرب المجلس عن عميق حزنه لاضطراره إلى اتخاذ هذا الإجراء، مشيرًا إلى تأثير ذلك على تقديم خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في هذه البلاد.

ختام الاجتماع

في ختام الاجتماع، توجهت الرئيسة بالشكر للأمناء لمشاركتهم ومناقشاتهم في هذا الاجتماع. وقُدم الشكر للمستشار القانوني الفخري على حضور الاجتماع. وتوجه الرئيس بالشكر للمدير العام وأعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) على دعمهم للمجلس والتمس منهم إبلاغ الزملاء الآخرين بتقدير المجلس لهم. ووجه الشكر لفريق الدعم ودعم تكنولوجيا المعلومات والمترجمين والفنيين لما بذلوا من جهود لإنجاح هذا الاجتماع.